

The Implementation of Scaffolding Strategy in Teaching Legal Translation

Mamel bounekta *

University of Blida 02, Algeria, Lecturer B.

m.bounekta@univ-blida2.dz

DOI: 10.33705/1111-019-001-019

Received: 15/12/2025

Accepted: 30/04/2026

Published: 30/06/2026

*Corresponding Author

Citation :

bounekta, M. (2026).

The Implementation of Scaffolding
Strategy in Teaching Legal Translation
Maalim

I(1), 339-354

Abstract:

The scaffolding strategy is considered one of the most important teaching practices that take into account the gradual structuring of learning materials according to the learner's cognitive needs. It is implemented through five main stages: presentation, modelling, guided practice, semi-independent practice, and independent performance.

The current study seeks primarily to examine the extent to which this strategy can help Master 1 students of legal translation to overcome the difficulties they faced when rendering English legal texts into Arabic. To this end, a set of structured activities was designed to reflect the specific linguistic, stylistic, and functional features of legal discourse, enabling students to progress gradually from understanding basic concepts to more advanced levels of analysis and translation.

Findings reveal that applying scaffolding in teaching legal translation significantly improves learners' performance on multiple levels: it enhances their ability to accurately analyse source texts, develops their legal drafting skills in the target language, and increases their autonomy in making translation decisions.

Keywords: scaffolding; legal translation; zone of proximal development; translation pedagogy; translational competence.

Maalim

© 2026 The Author(s).

Published by the High council of the Arabic
language.

This is an open access article
under the [CC BY license](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)



توظيف استراتيجيات الدعائم التعليمية في تدريس الترجمة القانونية

أ. منال بونقطة

جامعة البليدة 2 كلية الآداب واللغات قسم الترجمة، أستاذة محاضرة ب.

الملخص:

تعد إستراتيجيات الدعائم التعليمية من أهم الممارسات التعليمية التي تأخذ بعين الاعتبار التدرج في المادة التعليمية وفقا لاحتياجات المتعلم المعرفية، وذلك عبر خمس مراحل رئيسية: التقديم، والنمذجة، والممارسة الموجهة، والممارسة شبه المستقلة، والأداء المستقل. تسعى هذه الدراسة إلى تقصي مدى فعالية هذه الإستراتيجيات في تذليل الصعوبات التي يواجهها طلبة السنة أولى ماستر في ترجمة النص القانوني من الإنكليزية إلى العربية، من خلال بناء جملة من الأنشطة التي تراعي خصوصية النص القانوني اللغوية والأسلوبية والوظيفية، وتيسر للطلاب الانتقال التدريجي من استيعاب المفاهيم الأساسية إلى مستويات متقدمة من التحليل والترجمة ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن توظيف الدعائم التعليمية في تدريس الترجمة القانونية يحسن بشكل ملحوظ أداء المتعلم على عدة مستويات حيث يعزز قدرته على التحليل الدقيق للنص الأصلي، ويطور مهاراته في الصياغة القانونية باللغة الهدف ويزيد من استقلاله في اتخاذ القرارات الترجمة.

الكلمات المفتاحية: الدعائم التعليمية؛ الترجمة القانونية؛ المنطقة القريبة من النمو؛ تعليمية الترجمة؛ الكفاءة الترجمة.

1. المقدمة: لا غرو أن الخوض في دهاليز الترجمة المتخصصة عموما والترجمة القانونية على وجه الخصوص، يفرض بنا إلى الحديث عن الكفاءات اللغوية والمعرفية الواجب اكتسابها لترجمة هذا النوع من النصوص، على شاكلة معرفة تركيبة الجملة القانونية وصياغتها، وكذا ترجمة المصطلح القانوني وصولا إلى استكشاف معنى الخطاب القانوني. من هذا المنطلق جاء التفكير في المقاربات والمناهج والإستراتيجيات التي من شأنها تبسيط هذه المعارف. وتأتي في طليعة هذه الاستراتيجيات استراتيجيات الدعائم التعليمية التي اقترحها المنظرون في المجال التربوي التعليمي. والتي حاولنا -من منطلق التكامل المعرفي بين العلوم وتداخلها- تبنيها في تدريس الترجمة القانونية وتتبع آليات تطبيقها، ذلك أن التآزر بين الحقول المعرفية المختلفة كعلم التربية وإسقاطاته على تخصص الترجمة لا يقتصر إسهامه في تطور تعليمية الترجمة فحسب إنما يذلل الصعوبات ويحل المشاكل التي قد يواجهها المتعلم أثناء عملية الترجمة.

من الناحية العملية، يأتي اختيارنا لهذه الإستراتيجية من وحي تجربتنا في تدريس الترجمة القانونية للتوليفة اللغوية انكليزي-عربي لطلبة سنة أولى ماستر تخصص ترجمة مؤسساتية، حيث لاحظنا من خلال التقييم القبلي لترجمة عقد عمل انكليزي-عربي كمثال، قصور الطلبة عن استيعاب البعد الأسلوبي والوظيفي للنص القانوني.

علاوة على ضحالة معارفهم المسبقة حول الأنظمة القانونية وكيفية اشتغالها، الأمر الذي استدعي مرافقتنا وتوجيهنا للمتعلم كخطوة أولى ليتمكن من خلال الأنشطة التعليمية التفاعلية المختلفة من بناء المعرفة الخاصة به .

وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية التالية:

-ما مدى فعالية إستراتيجية الدعائم التعليمية في تدريس الترجمة القانونية؟

2. استراتيجية الدعائم التعليمية: التأسيس المفاهيمي.

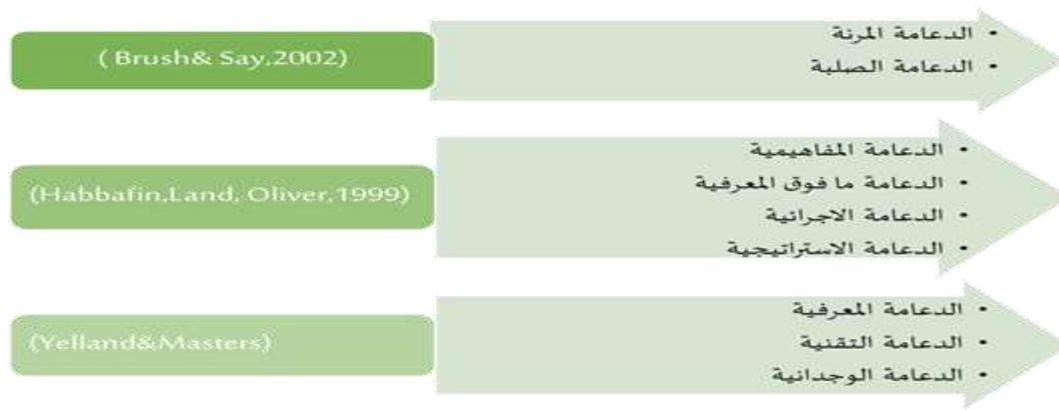
1.2 مفهوم الدعائم التعليمية: تعود الجذور الأولى لمصطلح "الدعائم التعليمية" في مجال التربية إلى سبعينيات القرن الماضي، ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بما جادت به أعمال عالم النفس الروسي ليف فيغوتسكي¹ الذي انطلق من فكرة المنطقة القريبة من النمو (ZPD – Zone of Proximal Development) التي شكلت فيما بعد نسقاً في تصور إستراتيجية الدعائم التعليمية وفهم أسسها وممارستها من منظور اجتماعي ثقافي، وتفسر المنطقة القريبة من النمو على أنها الفجوة القائمة بين ما يمكن للمتعلم إنجازه بمفرده أي بصفة مستقلة وما لا يستطيع إنجازه إلا بدعم أو توجيه من المعلم.

وقد قسم فيغوتسكي² مستويات المهام إلى ثلاث مناطق تدرج فيها العملية التعليمية من حيث درجة التعقيد من السهل إلى الأصعب. وإذا كان ثمة تراتب، فإنه ذو صلة مع طبيعة هذه المهام. تمثل المنطقة الأولى المهام السهلة والتي يمكن للمتعلم القيام بها بالاعتماد المحض على نفسه أما المنطقة الوسطى وهي المنطقة القريبة من النمو. وتعنى المنطقة الثالثة بالمهام الصعبة التي لا يستطيع المتعلم إنجازها حتى بمساعدة غيره، ما ينجر عنه الفشل في التعلم.

عموماً، يستند هذا المفهوم إلى أن اكتساب أي مهارة يجب أن يكون ضمن القدرة المعرفية للمتعلم التي يعبر عنها بمنطقة النمو القريبة، عبر الدعم التدريجي باعتباره مرحلة مؤقتة وهو ما يطلق عليه بـ "الدعائم التعليمية" التي تمكن المتعلم من تحقيق الاستقلالية المعرفية مستقبلاً، فيصبح بذلك المتعلم قادراً على التعلم الذاتي. إن الأمر إذن، لا يتعلق بمجرد بناء المعرفة التي كانت سابقاً تتجاوز قدراته الذاتية، إنما تصبح جزءاً لا يتجزأ من قدراته الفعلية الجديدة.

2.2 أنواع الدعائم التعليمية: ثمة عديد من الدراسات التي أسهبت في تصنيف الدعائم التعليمية من وجهات

نظر مختلفة وسنورد على سبيل الأمثلة لا الحصر ثلاثة تصنيفات³ في الشكل أدناه:



الشكل (1): أنواع الدعامات التعليمية

يوضح الشكل أعلاه أهم تصنيفات الدعائم، إذ يميز التصنيف الأول بين نوعين من الدعائم هما: الدعامة المرنة التي يقدمها شخص أكثر خبرة بشكل تفاعلي وفق احتياجات المتعلم، والدعامة الصلبة التي سبق وأن تم التخطيط لها بناء على التحديات أو الصعوبات المتوقعة لدى المتعلمين. أما التصنيف الثاني فيقدم رؤية أكثر شمولية بتحديد أربعة أنواع من الدعائم: الدعامة المفاهيمية التي تحفز الفهم المعرفي، والدعامة ما فوق المعرفية التي تعزز التفكير الذاتي، والدعامة الإجرائية التي تساعد في كيفية توظيف الوسائل والموارد التعليمية، والدعامة الإستراتيجية التي تقدم الإطار المنهجي والإستراتيجي لاتباع أساليب محددة لحل المشكلات. بينما يظهر التصنيف الثالث ثلاثة أنواع أخرى تتضمن الدعامة المعرفية، والدعامة التقنية، والدعامة الوجدانية. الأمر الذي يعكس تنوع المداخل النظرية في تصنيف الدعم التعليمي وفهم آلياتها.

أما اختيار نوع إستراتيجية الدعم المناسبة فهو يرتبط بتقييم قدرات المتعلم الحالية وطبيعة المهمة الموكلة إليه من حيث درجة صعوبتها وتعقيدها، كما أشار إليه كل من كلارك وقرافز⁴:

"The way that scaffolding is implemented in the classroom depends on students' abilities.

Varying levels of support are possible, and the more complex a task is, the more support students will need to accomplish it".

"تعتمد طريقة تطبيق الدعائم التعليمية في الفصل الدراسي على قدرات المتعلمين. لذلك من الممكن تقديم مستويات متباينة من الدعم، فكلما زادت درجة تعقيد المهمة الموكلة إلى المتعلم، زادت الحاجة إلى دعمه ليتمكن من إنجازها". ترجمتنا.

3.2 مراحل تطبيق الدعامات التعليمية: تستند هذه المراحل التطبيقية للدعائم التعليمية إلى نموذج التدرج

في تحمل المسؤولية كما صاغه بيرسون و غالغر⁵، وإلى مبادئ التعليم المباشر لباراك روزنشاين⁶، و نموذج مادلين هنت⁷ للتعليم الفعال.



الشكل (2) : مراحل الدعائم التعليمية

ولكي تحقق هذه الدعائم الأهداف التعليمية المرجوة، لا بد أن تتسم حسب فان دي بول وآخرون⁸ بالمرونة والقدرة على التكيف (contingency)، أي أن تكون قابلة للتعديل ما يتوافق مع مستوى الطالب ونوع النشاط في حد ذاته. فضلا عن ذلك لا بد أن يتبع كل نشاط تعليمي تسلسلا زمنيا (timeline)، يراعي المستوى المعرفي للمتعلم وتقدمه ودافعيته للتعلم واستجابته وفقا للسياق التعليمي والتجربة الفردية له، مع تحديد توقيت تلاشي الدعم (fading). أي التقليل من المساعدة ونقل المسؤولية (transfer of responsibility) من المعلم إلى المتعلم.

2. الترجمة القانونية وإشكالاتها: تعد الترجمة القانونية فرعاً راسخاً في دراسات الترجمة، فممارستها ليس وليدة الحاضر، إنما هي مهنة تعود إلى التاريخ التليد. إذ يعتقد أن أول ترجمة قانونية موثقة تعود إلى 1271 ق.م في مصر وهي ترجمة معاهدة السلام المصرية- الحثية⁹. لتتوالى بعدها عديد الترجمات القانونية التي أخذت في مجملها شكل المعاهدات نظراً لتوسع الإمبراطوريات، ثم أسهم تطور الأنظمة القانونية والإدارية لاحقاً في زيادة ترجمة الوثائق القانونية.

غير أن الدراسات الأكاديمية والتطبيقية للترجمة القانونية شحيحة نوعاً ما، ومرد ذلك إلى الطابع السري لبعض النصوص القانونية فضلاً عن خصوصية النص القانوني الذي يجعل من الصعوبة جمع المدونات النصية لأغراض البحث العلمي.

كما لا بد من التنويه أيضاً، عند الحديث عن الترجمة القانونية بالإشكالات المرتبطة بها، لطبيعة حقل القانون كمجال شائك ومتشعب. في هذا السياق يعتبر جاك بيلاج القانون مجالاً معرفياً واسعاً إذ يضم شبكة من الاختصاصات والمعايير، لذلك فإن فهم فلسفة القانون يتطلب تداخلاً مع مجالات أخرى على شاكله اللسانيات القانونية وتاريخ القانون وغيرها¹⁰. فنجد هذا التداخل ظاهراً في كيفية اشتغال الأنظمة القانونية وبنائها وفقاً للسياقات السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة. في هذا الصدد يرى جان كلود أن أصعب التحديات في الترجمة القانونية لا تقتصر على البنى والتراكيب اللغوية وإنما تنبع أساساً من الانتقال بين أنظمة قانونية مختلفة. إذ ترتبط دلالة النص القانوني بالنظام القانوني الذي ينتمي إليه ويستمد منه بدروه مصطلحاته ومفاهيمه¹¹.

ومن مظهرات هذه الصعوبة الاختلاف في طبيعة وتسمية الهياكل القانونية بين بيئة قانونية وأخرى، والأمر سيان بالنسبة إلى الاختلاف القائم بين عديد المفاهيم القانونية. فقد يظهر مفهوم "العقد" على سبيل المثال لأول وهلة أنه مصطلح لا يشكل أي تحدٍ ترجمي في ظاهره، بيد أنه في القانون الأنجلوساكسوني، يُنظر إلى العقد باعتباره اتفاقاً قائماً على ثلاثة أركان العرض والقبول والاعتبار، أي أنه لا يُعدّ صحيحاً إلا إذا تضمن مقابلاً مادياً أو معنوياً من أحد الطرفين للآخر. في المقابل في الأنظمة العربية، خاصة تلك المستمدة من القانون المدني الفرنسي والشرعية الإسلامية، يقوم العقد على التراضي بين الطرفين دون اشتراط وجود الاعتبار، بل يكفي توافق الإرادتين لصحة العقد.

علاوة على الاختلاف في الأنظمة القانونية، يتجلى التحدي الترجمي في إيجاد المكافئ القانوني بين العربية والإنكليزية للمفاهيم والمصطلحات ذات البعد الثقافي على سبيل المثال يشير مصطلح "bailiff" في النظام الأنجلوساكسوني، إلى موظف رسمي تابع للمحكمة يقوم بمهام تنفيذ الأحكام ومرافقة القضاة والمحافظة على النظام داخل قاعة المحكمة، وقد يمتد دوره أحياناً إلى تنفيذ قرارات الإخلاء أو مصادرة الممتلكات. أما في النظام القانوني العربي كالجائر ودول المغرب العربي، فإن "المحضر القضائي" يتمتع بوضع قانوني مختلف؛ إذ يُعتبر ضابطاً عمومياً مستقلاً يمارس مهام التبليغ والتنفيذ القضائي وفقاً للقانون، وله صفة الإثبات في تحرير المحاضر الرسمية، لكنه لا يُعدّ موظفاً تابعاً للمحكمة بالمعنى الإداري للكلمة.

وتجد الإشارة هنا إلى أن ثمة العديد من الإشكالات المرتبطة بالصياغة القانونية في حد ذاتها، لها صلة بالشكل وتركيبية الجملة وصيغة الشرط والالزام واستخدام الكلمات المركبة والتي تطرح هي الأخرى تحديات دلالية وأسلوبية¹².

4. تطبيق استراتيجيات الدعائم التعليمية في تدريس الترجمة القانونية:

4.1 نتائج التقييم القبلي (ترجمة عقد عمل انكليزي-عربي): لقد أشرنا سابقاً، أنه تم إجراء تقييم قبلي في بداية الفصل الدراسي، حيث كلف ثلاثة وعشرون طالباً من صف سنة أولى ماستر، تخصص ترجمة مؤسساتية بترجمة عقد عمل انكليزي-عربي، وبناء على نتائج هذا التقييم، تم اختيار عقد الايجار باللغة الإنكليزية لاشتراكه مع عقد العمل في البنية الشكلية وفي وضوح أطرافه والتزاماته الأساسية وكونه يطرح في الوقت ذاته تحديات إضافية تتعلق بالمصطلحات العينية والالتزامات المتبادلة على العين المؤجرة.

وقد اعتمدنا في تصنيف الأخطاء على تصنيف ساريداي¹³ نظراً لشموليته وإمكانية تطبيقه على هذا النوع من النصوص، إذ يصنف الأخطاء إلى ثلاثة أنواع: الأول هو الأخطاء اللغوية وهي تلك المتعلقة بالقواعد اللغوية والصرفية والتركيب وأدوات الترقيم، أما النوع الثاني فهو الأخطاء الترجمية مثل الحذف والاضافة والترجمة

الحرفية وعدم الدقة المصطلحية والنوع الأخير يتعلق بالأخطاء الوظيفية كعدم الالتزام بأسلوب اللغة القانونية والاتساق النصي.

أظهرت نتائج هذا التقييم القبلي أن الأخطاء الترجمة تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الأخطاء بـ 45 بـ 153 خطأ. من ذلك ترجمة (The Employee is an at-will) إلى موظف بالإرادة؛ لم يوفق الطالب في إيجاد المكافئ ل (at-will employee) الذي يعني في القانون الأنكلوسكسوني نظام العمل بالإرادة المنفردة. فضلا عن الخلط بشكل متكرر بين مصطلحات قانونية متقاربة مثل، (Breach of contract/termination/expiration) إلى كسر- خرق العقد/إنهاء-فسخ العقد/انتهاء العقد؛ ولجؤهم في مواضع عدة إلى الترجمة الحرفية، إلى جانب ذلك رُصد غياب الاتساق المصطلحي داخل الترجمة الواحدة، حيث ترجم المصطلح نفسه (employee) في موضع بصيغة "عامل" وفي موضع آخر بصيغة "موظف" ما يعكس غياب تصور ثابت لهوية الطرف المتعاقد في ذهن المتعلم.

تلهم الأخطاء الوظيفية بنسبة 37.9% من مجموع الأخطاء بـ 129 خطأ، ومنها عدم الحفاظ على الوظيفة القانونية للنص المترجم مثل اضعاف القوة الإلزامية؛ وفي ذلك ترجمة (shall) في مواضع عدة بـ "سوف + الفعل" أو "على"، إضافة إلى عدم الدقة في ترجمة الشروط والاستثناءات والوقوع في الغموض والالتباس ما يجعل البند المترجم قابلا لتفسيرات عديدة.

أما الأخطاء اللغوية فجاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 17.1% بـ 58 خطأ، ترجمة حروف الجر، كترجمة This (agreement shall come into force on the date of signature by both Parties) إلى يدخل هذا العقد حيز التنفيذ في تاريخ توقيع كل من الطرفين بدلا من تاريخ توقيع كل من الطرفين، كما رصدنا إهمال الطلبة لعلامات الترقيم في ترجماتهم حيث تكاد بعض الفقرات تخلو تماما من علامات الوقف ما أدى في كثير من الأحيان إلى بتر المعنى فضلا عن أخطاء تركيبية خاصة في ترجمة الجمل الطويلة.

2.4 بناء الأنشطة التعليمية من منظور استراتيجي الدعائم التعليمية: استنادا على ما سبق، قمنا ببناء جملة من الأنشطة التعليمية القائمة على استراتيجيات الدعائم التعليمية، حيث تم مراعاة مستوى الطلبة ومدى تقدمهم من خلال الملاحظة العلمية والتغذية الراجعة، وفيما يلي تطبيق لهذه الاستراتيجية بشكل تفصيلي:

المرحلة الأولى: التقديم.

الهدف التعليمي:

- أن يميز الطالب بين المفاهيم القانونية المتعلقة بعقد الإيجار.

الدعامة التعليمية: مفاهيمية

- تقديم النص الأصلي وقراءته (عقد الإيجار باللغة الانكليزية).

-بناء خريطة مفاهيمية (بشكل تفاعلي) للمفهوم القانوني الرئيسي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى مع تحديد أهم الفروقات والآثار القانونية المترتبة عنه باللغة الإنجليزية. مع إثارة تفكير الطالب حول الفرق بين (contract) و (agreement) وبين (rental agreement) و (lease agreement) وبين (Landlord) و (Lessor).

الخطوة الثانية: النمذجة.

-الهدف التعليمي:

-أن يفهم المتعلم كيفية القراءة القانونية وتحليل النص القانوني خطوة بخطوة من خلال ملاحظة المعلم.

-نوع الدعامة التعليمية: إستراتيجية.

أولاً: أقرأ المادة القانونية قراءة جهرية:

Subject to any provisions herein to the contrary, and except for maintenance or replacement necessitated as the result of the act or omission of sublessees, licensees or contractors, the Landlord shall be required to repair only defects, deficiencies, deviations or failures of materials or workmanship in the building. The Landlord shall keep the Leased Premises free of such defects, deficiencies, deviations or failures during the first twelve (12) months of the term hereof.

ثانياً: أطرح أسئلة توجيهية تفاعلية على الطلبة وأقدم إجابة في الوقت ذاته:

أ-ما هي سمات الجملة القانونية في هذه المادة، إذن هي طويلة تحتوي على تراكيب معقدة، كما نلاحظ احتواءها على تفاصيل وأوصاف عديدة ما آخر الالتزام إلى ما بعد الشروط والاستثناء. هذه البنية، وإن كانت شائعة في اللغة الإنجليزية، إلا أن محاكاتها حرفياً في اللغة العربية غالباً ما يؤدي إلى نص غير واضح، فإذا اتبعتم بنية النص الأصلي قد ينتج هذه الترجمة: رهنا بأي أحكام مخالفة لذلك، وباستثناء الصيانة اللازمة نتيجة فعل أو إغفال المستأجرين من الباطن، يجب على المالك إصلاح العيوب...وهي ترجمة لم تراع السلاسة والوضوح في الصياغة القانونية العربية. -في حال أن صادفك هذا النوع من الجمل القانونية ماهي الحلول الترجمية التي تنتهجها؟ إذن نقوم بتفكيك

الجملة وإعادة بنائها من خلال:

- تحديد الالتزام الرئيس: محور ونواة الجملة القانونية، يرد فيه الفعل والفاعل القانونيين. ويقصد بالفاعل القانوني الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يأمره النص القانوني بالقيام بعمل ما أو تمنعه أو تجيز له القيام به، ويبنى على كل من الفعل والفاعل القانونيين جميع ما يرد لاحقاً من شروط واستثناء وفي هذا المثال: يلتزم المالك بإصلاح العيوب خلال مدة معينة.

-الشرط العام: وهو الذي يحدد الإطار التشريعي، قد يشير إلى قوانين أو أحكام أخرى تقيد أو توسع نطاق الالتزام في هذا المثال: مع مراعاة أي أحكام واردة في هذا العقد تقضي بخلاف ذلك.

-الاستثناء: وهي التي تسقط الالتزام في حالات محددة وفي هذا المثال: باستثناء أعمال الصيانة أو الاستبدال التي تقتضيها الأفعال الصادرة عن المستأجرين من الباطن أو المرخص لهم أو المقاولين.

وعليه، فإن تفكيك بنية المادة القانونية من التزام رئيس والشرط العام والشروط المقيدة للمعنى يمكن من القراءة الواعية والحصول على ترجمة دقيقة.

ب- يعتبر الإلزام أحد أهم ما يميز القاعدة القانونية، ثم يطرح السؤال: ماهي عبارات الإلزام التي توجد في هذه المادة وكيف تم التعبير عنها؟ إذن، نلاحظ ورودها في هذا النص (The Landlord shall be required to...) و ... (The Landlord shall keep). تستخدم (shall) في اللغة القانونية لتشير إلى صيغة الأمر، ويأتي معناها على عدة أوجه حسب الصياغة القانونية للنص الأصلي وفيما يلي وجهان لما وردت في نص عقد الإيجار.

الوجه الأول: تترجم (shall) "فعلا مضارعا" الذي يعد أداة إنشاء الالتزام التعاقدي عند وروده بصيغة المسند إلى الفاعل -الطرف الملزم-، فبذلك يتحول الفعل المضارع من مؤشر زمني إلى فعل انشائي ينشئ التزاما قانونيا كما ورد في هذه الجملة.

The Tenant shall pay the rent within the first week of each month.	يدفع المستأجر الإيجار خلال الأسبوع الأول من كل شهر.
--	---

كما يمكن التعبير أيضا عن الالتزام في هذا السياق ب: يلتزم المستأجر بدفع الإيجار خلال الأسبوع الأول من كل شهر.

أما الوجه الثاني: تترجم (Shall) يجب على، في حالة إن كان الالتزام صادرا من قاعدة قانونية عامة، هذه الصياغة تعبر على ضرورة امتثال قانوني عام وليست مجرد اتفاق بين الطرفين ومثال ذلك:

The Tenant shall comply with all applicable laws and regulations concerning the use and upkeep of the leased premises.	يجب على المستأجر الالتزام بجميع القوانين واللوائح السارية المتعلقة بالعين المؤجرة والحفاظ عليها.
--	--

علينا أن نميز في هذا الصدد بين صيغ أخرى ترد في الصياغة القانونية من قبيل (shall not, may, must) والتي يختلف استعمالها حسب نوع الوثيقة القانونية وصياغتها وطبيعة الالتزام.

المرحلة الثالثة: الممارسة الموجهة.

النشاط الأول: إعادة الصياغة وفقا للغة القانونية

-الهدف التعليمي: أن ينتقل المتعلم من الترجمة الحرفية إلى صياغة قانونية تراعي خصائص اللغة القانونية من حيث البنية التركيبية والمصطلحية.

-نوع الدعامة التعليمية: إجرائية

-التعليمات:

يتم أولاً تقديم جدول يتضمن النص الأصلي والترجمة الحرفية، ليتم القيام بالصياغة القانونية ومقارنتها بالترجمة الحرفية، بشكل تعاوني ضمن مجموعات عمل مع توجيه منهجي للمتعلم.

النص	الترجمة الحرفية	الصياغة القانونية المقترحة
- If either party fails to remedy a breach of any of its obligations under this contract within the period specified in a written notice, the non-breaching party may terminate this contract and claim compensation in accordance with applicable law. The Tenant shall not assign this lease or sublet the Premises, in whole or in part, without the prior written consent of the Landlord.	إذا أخفق أي من الطرفين في إصلاح إخلال بأي من التزاماته في هذا الاتفاق خلال المهلة المحددة في إنذار مكتوب، بإمكان الطرف الذي تسبب بالإخلال المطالبة بالتعويض وفقاً للقانون المطبق. المستأجر يجب لئلا يتنازل عن هذا الإيجار أو يؤجر من الباطن العقار، سواء في كليته أم جزء منه، بدون الموافقة الكتابية المسبقة من المالك.	في حال إخلال أحد الطرفين بأي التزام من الالتزامات المنصوص عليها في هذا العقد خلال المدة المحددة في الاشعار الكتابي، يجوز للطرف غير المخل إنهاء هذا العقد والمطالبة بالتعويض، وذلك وفقاً لأحكام القانون الساري. يحظر على المستأجر التنازل عن هذا الإيجار أو تأجير العين المؤجرة من الباطن، كلها أو بعضها، إلا بموافقة كتابية مسبقة من المؤجر.

-النشاط الثاني: تصحيح أخطاء الترجمة الآلية.

-الهدف التعليمي: أن يطور المتعلم قدرته على التحليل النقدي لمخرجات الترجمة الآلية ومراجعتها.

النص الأصلي:

The security deposit will be returned to the Tenant, less any charges for excess wear and tear, within thirty (30) days after the Tenant vacates the Premises, provided that the Landlord receives the keys and the Tenant has given the Landlord at least fourteen (14) days' written notice prior to vacating."

الترجمة الآلية: Google Translate¹⁴

سيتم إرجاع ودیعة التأمين إلى المستأجر، مطروحاً منها أي رسوم مقابل التآكل والتلف الزائد، في غضون ثلاثين (30) يوماً بعد إخلاء المستأجر للمبنى، شريطة أن يتلقى المالك المفاتيح وأن يكون المستأجر قد أعطى المالك إشعاراً كتابياً قبل أربعة عشر (14) يوماً على الأقل من الإخلاء.

التعليمات:

- تحديد الأخطاء في الترجمة الآلية، مع توجيه المتعلم حول تصنيف كل خطأ حسب نوعه.
- تصحيح الأخطاء (جماعياً) مع مراعاة طبيعة الصياغة القانونية من حيث تركيبة الجملة ودقة المصطلحات القانونية والمعنى القانوني وتماسك النص.
- مقارنتها بالترجمة التصحيحية (التقييم الذاتي).
- الخطوة الرابعة: الترجمة بشكل شبه مستقل
- الهدف التعليمي: أن يطور المتعلم قدرته على الترجمة بشكل مستقل لنص قانوني بالاعتماد على البحث الذاتي في المراجع القانونية الموثوقة لاتخاذ القرارات الترجمية.
- نوع الدعامة التعليمية: دعامة إجرائية- ما فوق معرفية
- النص الأصلي:

The Tenant shall promptly notify the Landlord in writing of any damage to, defect in or needed repair of the Premises, including without limitation any leak, structural crack, malfunction of plumbing, heating or electrical systems, or condition that may pose a risk of injury or further property damage. The Tenant shall not undertake any alteration, improvement or installation, including painting, structural changes or the addition of fixtures or satellite dishes, without the Landlord's prior written consent, and shall comply with all building codes and permits required for any approved work. Any unauthorized alteration shall, at the Landlord's option, be removed or restored to its prior condition at the Tenant's sole cost and expense.

التعليمات:

- تقديم ترجمة نهائية للمادة ورافقها بتوثيق موجز يبين أهم المراجع المعتمدة والقرارات الترجمية التي تأسست عليها (اختيار المصطلح- البدائل المستبعدة- أثر المرجع القانوني على القرار الترجمي) ثم مناقشتها بشكل جماعي.

المرحلة الخامسة: الترجمة بشكل مستقل.

الهدف التعليمي: أن يتمكن المتعلم من الترجمة بشكل مستقل تماما.

الدعامة التعليمية: لا توجد دعامات

التعليمات: يترجم المتعلم عقد الايجار التجاري كاملا.

3.4 نتائج التقييم البعدي (ترجمة عقد الايجار انكليزي-عربي).

يمثل الجدول التالي توزيع الأخطاء ونسبها المئوية بعد تطبيق الدعامات التعليمية.

نوع الخطأ	العدد الاجمالي	النسبة المئوية	نسبة التحسن
أخطاء ترجمية	119	42.2%	22.2%
أخطاء وظيفية	111	39.4%	14%
أخطاء لغوية	52	18.4%	10.3%
الإجمالي	282	100%	17.1%

جدول: توزيع الأخطاء ونسبها المئوية للتقييم البعدي

تظهر النتائج تفاوتاً في الأثر الإيجابي الذي أحدثته الدعائم، ما يعكس طبيعة كل نوع من الأخطاء ومدى استجابته للدعائم التعليمية. سجلت الأخطاء الترجمة أعلى نسبة تحسن بلغت 22.2%، ما يؤكد أن مرحلة التقديم التي قدمت المفاهيم الأساسية وناقشتها والنشاطات التعليمية التي كانت تهدف إلى إرساء مبادئ الصياغة القانونية السليمة، فضلاً عن أن البحث المصطلحي، قد أسهم في التقليل من الوقوع في الأخطاء ويظهر ذلك في تفادي الترجمة الحرفية وتحقيق الاتساق المصطلحي. أما الأخطاء الوظيفية، فقد سجلت تحسناً أقل نسبياً بلغ 14% باعتبار أن الأخطاء الوظيفية أكثر تعقيداً من الأخطاء الترجمة كونها تتطلب فهماً عميقاً للوظيفة التواصلية والقانونية للنص، ما يفرض على الطالب المزيد من الممارسة العملية. أما بالنسبة للأخطاء اللغوية فقد سجلت أدنى نسبة تحسن بلغت 10.3% ويعزى ذلك إلى طبيعة هاته الأخطاء كونها أنماطاً أسلوبية متجذرة من الصعب تغييرها بسرعة.

5. الخاتمة:

تمثل الدعائم التعليمية تجسيداً عملياً لمبدأ المنطقة القريبة من النمو، إذ تُسهم في الانتقال من التعلّم الموجه إلى التعلّم الذاتي، وتوفّر إطاراً بيداغوجياً فعالاً لتعزيز الكفاءة الترجّمية في سياقات التعليم، خصوصاً في مجالات الترجمة المتخصصة كالترجمة القانونية.

تتكامل آفاق استراتيجية الدعائم التعليمية معرفياً مع التحديات الترجّمية التي يطرحها النص القانوني. لذا برزت الحاجة إلى توظيفها من خلال التحليل المرحلي للمحتوى القانوني وتوجيه المتعلم ومرافقته في التدرج المنهجي والمعرفي.

غير أن هذه الاستراتيجية تطرح صعوبات عديدة عند تطبيقها ذات الصلة ب:
- ضبط درجة الدعم: كان من الصعب أحياناً تحديد التوقيت المناسب لتقليل الدعم بحيث لا يؤدي إلى الاتكالية ويحقق في الوقت ذاته انتقالاً فعلياً نحو الأداء المستقل في الترجمة، الأمر الذي لن يتأتى إلا بالمرونة والقدرة على التشخيص المستمر.

- تباين مستويات الطلبة: شكل تباين مستويات الطلبة تحدياً في توحيد درجة الدعم المقدم، إلا أن التعلم التعاوني أسهم في تجاوز هذه المشكلة، لكنها تبقى تحدياً يحتاج إلى معالجة فردية أكثر.

- الحيز الزمني: يستغرق تحديد نوعية الأنشطة التفاعلية المناسبة لكل مرحلة تعليمية وتطبيقها مدة زمنية طويلة. إلا أنه وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتنا في تطبيق هذه الاستراتيجية، أظهرت نتائج البحث تحسناً ملحوظاً بنسبة تقارب 17.1 % في مختلف جوانب الكفاءة الترجّمية، مما يؤكد فعالية هذه الإستراتيجية في تدريس الترجمة القانونية.

ولذلك نوصي الأخذ بعين الاعتبار التدرج المنهجي في تصميم البرامج التعليمية، وتوفير الدعائم المناسبة لكل مرحلة. وتشجيع الدراسات التطبيقية وتوسيع نطاقها لتتقصى فاعلية هذا النموذج في أنواع نصوص أخرى وفي مستويات مختلفة من التكوين.

6. قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. صبره، محمود محمد علي. أصول الصياغة القانونية بالعربية والانكليزية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط4 2019.

باللغة الأجنبية:

1. Gémard, J.-C. (1993). La traduction juridique et son enseignement: Aspects théoriques et pratiques. *Meta*, 24(1), 35-53.
2. Hunter, M. (1984). Knowing, Teaching, and Supervising. In P. Hosford (Ed.), *Instructional Supervision: Collected Readings* (pp. 169–192).
3. Pearson, P. D., & Gallagher, M. C. (1983). The Instruction of Reading Comprehension. In R. Barr, M. Kamil, P. Mosenthal, & P. D. Pearson (Eds.), *Handbook of Reading Research* (pp. 255–291). New York: Longman.
4. Pelage, J. (2000). La traductologie face au droit. In *La traduction juridique : histoire, théorie(s) et pratique*, Université de Genève, 17-19 février 2000. Consulté sur <https://www.tradulex.com/Actes2000/pelage.pdf>
5. Rosenshine, B. (2012). Principles of Instruction: Research-Based Strategies That All Teachers Should Know. *American Educator*, 36(1), 12–19.
6. Santoso, A. (2010). Scaffolding an EFL effective writing class in a hybrid learning community (Doctoral Dissertation, Queensland University of Technology)
7. Šarčević, S. (1997). *New Approach to Legal Translation*. The Hague: Kluwer Law International
8. Saridaki, E. (2023). Assessing student performance in translation courses and interconnectivity to translation industry. *Sustainable Social Sciences Journal*. <https://doi.org/10.29228/sssj.61138/>
9. Stone, C. A. (1993). What is missing in the metaphor of scaffolding? In E. A. Forman, N. M. Minick, & C. A. Stone (Eds.), *Contexts for learning. Sociocultural dynamics in children's development* (pp. 169–183). New York: Oxford University Press.
10. Turner, V. D., & Berkowitz, M. W. (2005). Scaffolding morality: Positioning a socio-cultural construct. *New Ideas in Psychology*, 23(3), 174-184.

11. Van de Pol, J., Volman, M., & Beishuizen, J. (2010). Scaffolding in teacher student interaction: A decade of research. *Educational Psychology Review*, 22(3), 271-296.

المواقع الإلكترونية:

1. <https://translate.google.com/?hl=fr&sl=auto&tl=ar&text=>

7. الهوامش:

¹See: Vygotsky, L. S. (1978). *Mind in society*. Harvard University Press.

² Ibid.

³ See :Santoso,A. (2010).Scaffolding an EFL effective writing class in a hybrid learning community (Doctoral Dissertation,Queensland University of Technology)

⁴ Clark, K., & Graves, M. F. (2005). Scaffolding students' reading of new and complex texts. *The Reading Teacher*, 59(3), p183.

⁵Pearson, P. D., & Gallagher, M. C. (1983). The Instruction of Reading Comprehension. In R. Barr, M. Kamil, P. Mosenthal, & P. D. Pearson (Eds.), *Handbook of Reading Research*. New York: Longman.

⁶ Rosenshine, B. (2012). Principles of Instruction: Research-Based Strategies That All Teachers Should Know. *American Educator*, 36(1).

⁷ Hunter, M. (1984). Knowing, Teaching, and Supervising. In P. Hosford (Ed.), *Instructional Supervision: Collected Readings*.

⁸ Van de Pol, J., Volman, M., & Beishuizen, J. (2010). Scaffolding in teacher-student interaction: A decade of research. *Educational Psychology Review*, 22(3), pp274-275.

⁹ Šarčević, S. (1997). *New Approach to Legal Translation*. The Hague: Kluwer Law International pp. 13–15.

¹⁰ Pelage, J. (2000). La traductologie face au droit. In *La traduction juridique: histoire, théories et pratique* (pp. 17-19). Université de Genève. <https://www.tradulex.com/Actes2000/pelage.pdf>

¹¹ Gemar, J.-C. (1993). *La traduction juridique et son enseignement: Aspects théoriques et pratiques*. Meta, 24(1), 35-53.

¹² صبره، محمود محمد علي. أصول الصياغة القانونية بالعربية والانجليزية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 4، 2019.

¹³ Saridaki, E. (2023). Assessing student performance in translation courses and interconnectivity to translation industry. Sustainable Social Sciences Journal. <https://doi.org/10.29228/sssj.61138>

¹⁴ <https://translate.google.com/?hl=fr&sl=auto&tl=ar&text=>